

دوافع التنسيق المصري الأردني في الملف الفلسطيني

محمد أبو الفضل
كاتب مصري



بحزمة من المصالح ترسخ أقدامه في الأرض العربية. تنحدر أزمة التنسيق بين القاهرة وعمان من خارجهما، فلا غضاضة في التعاون بينهما ولا توجد مشكلة في توزيع الأدوار، فالنتيجة التي تتمخض عنها التصورات والتصرفات المشتركة تصب في صالح الطرفين. لكن المشكلة التي يمكن أن تقود إلى الفشل تأتي من المستويين الفلسطيني والإسرائيلي وبعض القوى الإقليمية والدولية. لن تكون مهمة التنسيق سهلة، ولن تحرز تقدما مجرد إتقانها أو توسيع أطرها السياسية، وسوف تظل متوقفة على مدى التفاهم بين القوى الفلسطينية والقدرة على إنهاء الانقسام وتوفير بيئة مناسبة للإجماع الوطني. في ظل الخبرة التاريخية تبدو عملية ردم الهوة صعبة وتحتاج إلى تنازلات جلية من الحركتين الأساسيتين، فتح وحماس، وليس التفاهات وقتية بهدف تحقيق أغراض مرحلية، ثم تعودان إلى معاركهما الخشبية.

تلقت مصر والأردن إشارات إيجابية من غالبية الفصائل الفلسطينية، بالنسبة إلى عملية المصالحة الوطنية والانتخابات، ما شجعهما على التصدي للمساهمة بقوة في النواحي الإجرائية على الصعيدين، غير أن الشكوك مستمرة، خوفا من أي خروج على النصوص السياسية المعتدلة، ما يمنح إسرائيل ذريعة لنقض تعاونها في مسألة الانتخابات، ودراسة عملية المفاوضات على مهل.



تنحدر أزمة التنسيق بين القاهرة وعمان من خارجهما، لا توجد مشكلة في توزيع الأدوار والنتيجة التي تتمخض عنها التصورات المشتركة تصب في صالح الطرفين

يدرك المتابعون أن إسرائيل تتراح للصيغة الفلسطينية الحالية، بكل ما تحمله من تناقضات وانقسامات، وتجد في العودة إلى عملية السلام انتكاسة سياسية لمخططاتها، وخسارة لما حصلت عليه من امتيازات في عهد الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب، ولذلك تريد أن يأتي التخریب من الجانب الفلسطيني الذي توجد به قوى ترفض أية ليونة مع إسرائيل.

كما أن دخول إسرائيل دورة رابعة من انتخابات الكنيست في مارس المقبل يؤثر على الجهود المبذولة لإتمام الانتخابات في الأراضي المحتلة، وفي مقدمتها القدس الشرقية، فمن المرجح أن تخضع لابتزاز من قبل المرشحين، ويجد فيها اليمين المتطرف فرصة لمرآة المزيد من الأصوات، ما يجعل الطرف الفلسطيني يعزف على النغمة نفسها، التي قد تصل إلى درجة عودة المقاومة لإشهار سلاحها.

يجري التنسيق بين القاهرة وعمان في حزم وضع إقليمي حافل بالصراعات، ولا أحد يستطيع فرملة تطوراتها التي تتقاطع أحيانا مع القضية الفلسطينية، وقد تدخلها مبرعا ساخنا، فالواجهة مع إيران مثلا لا يزال مصيرها غامضا، وفي الجانبين يمكن أن تكون لها ارتدادات على الساحة الفلسطينية.

كما يتسم الوضع الدولي بسبولة غير خافية، فالولايات المتحدة في عهد بايدن تلملم أوراقها، ما يفرض عليها قيودا تكليفا في إطلاق عملية مفاوضات منتجة، والقوى الأوروبية، تحديدا فرنسا وألمانيا اللتان تتشاركان مع مصر والأردن، تفتقران إلى رؤية سياسية واقعية تساعد على الاستجابة لنداء عقد مؤتمر دولي للسلام، فالأجواء الغائمة لا تتيح فرصة لنجاح الجهود الراجية في استئناف المفاوضات.

ما يمكن أن يصل إليه التنسيق بين البلدين يكمن في الإيحاء بأن هناك أفقا للحل، فاستمرار المطالبة بالعودة إلى طاولة المفاوضات يرمي إلى إحياء العملية وليس السلام، لأنها قد تحجم التمادي في ملف التطبيع وتعيد الاعتبار إلى فكرة التسوية بمفهومها السابق.

فرضت الجغرافيا السياسية على مصر والأردن، والتباعد والتنافر، والتلاقي والتفاهم، حول القضية الفلسطينية، وجاء وقت كان فيه الخلاف محتدما، ومساحة التعاون هامشية، والقواسم المشتركة مرهونة بما تجلبه التحديات من تداعيات على كل بلد. انتهت هذه المرحلة بكل ما حملته من تعاون وتباين، وجاءت مرحلة تحتم التنسيق ليحافظ كل طرف على مصالحه الحيوية، ويتجنب الكثير من التأثيرات السلبية لتحتاشي دخول القضية الفلسطينية في نفق أكثر قتامة، فإذا مضى سيناريو التطبيع وما ينطوي عليه من توجهات سوف تهتز الثوابت التي بنيت عليها حسابات البلدين. استقر الطرفان على ضرورة ضبط مفاصل القضية بالعودة إلى طاولة المفاوضات قبل أن يجرفها طوفان يصعب التصدي له، وتلقفا إشارات إيجابية من الإدارة الأميركية الجديدة برئاسة جو بايدن، تنشي بضح دماء في عملية السلام المتجمدة منذ سنوات.

تقلل هذه الحالة من الخسائر التي يتكبدها البلدان عندما تستكمل مرحلة التطبيع الجديدة، والتي بدأت مصر ثم الأردن مرحلتها الأولى وكسرتا حواجز سياسية متعددة، غير أن الموجة الراهنة معقدة ولها حسابات أخرى، فهي ليست معنية بدول الطوق العربي التي تحيط بإسرائيل، وسقط المسمى بفعل تفاعلات وتطورات إقليمية مختلفة.

وثق البلدان علاقتهما بعد أن زادت ملامح القلق من التحولات المنتظرة على إثر التوسع في ملف التطبيع وروافده، ففصر تقفد جزءا من زخمها في المنطقة إذا خرجت القضية الفلسطينية من حضانها، وعليها أن تعيد النظر في رؤيتها الاستراتيجية التي بنيت على أساس وجودها، ما يتطلّب تغييرا في جملة من الركائز التقليدية.

يخشى الأردن أن يهتز دوره الروحي في القضية الفلسطينية لما يربطه من وشائج بالمقدسات في الأراضي المحتلة، وعلاقات رمزية ترسخت عبر عقود طويلة، ناهيك عن الأوصاف الاجتماعية المتعلقة بالمواطنين الذين ينحدرون من جذور فلسطينية، وما يمكن أن يمثله التطبيع العربي من تغيرات في النسيج الأردني المتناسك.

أدى استشعار الخطر إلى استدارة سريعة من البلدين، للاستفادة من العلاقات الطيبة بينهما، تجلت مظاهرها في تعدد لقاءات المسؤولين بشكل ثنائي وإقليمي ودولي، واستوجبت القيام بتوسلات قائمة مشتركة مع حماس، تؤدي إلى محاصصة واستنساخ، ولكي تسهل عليه المهمة، التفت إلى الجهاز القضائي ضمانا للرشاد في أية عملية ديمقراطية، وتحول إلى ضمان طواعيته. لذا كان الفصل الأول، من التهيؤ للانتخابات، يزدحم بالشواهد على أن الأمور، ذاهبة إلى تدابير فاشلة، ستكون لها تداعيات سلبية.

كان الأجدر بمن يقع بين مطرقة الضغوط الإقليمية والدولية، وسندان المجتمع الذي يعاني ويمر بأسوأ مراحل حياته، أن يذهب إلى خيارات تسوية سياسية على أساس حل الدولتين.

إذا مضت الأمور الفلسطينية إلى ميثاقها يمكن ضبط جانب معتبر من المفاصل التي تخلخلت طوال السنوات الماضية، وتستعيد القضية بريقها الإقليمي والدولي، خاصة أن هناك اتجاها يميل نحو استثمار اتفاقيات أبراهام لتسويتها نهائيا وليس دفنها، وهو ما يعمل عليه مسؤولون في البلدين بالتنسيق مع السعودية، التي رأت أن تطوير العلاقات مع إسرائيل مرتبط بإيجاد حل حاسم للقضية الفلسطينية. لم تبد إسرائيل تحريحا واضحا بالتصريحات المصرية الأردنية، ولم تبد غضبا منها، فهي تريد مواصلة مسار التطبيع وتحويله سريعا إلى أمر واقع، وفصله تماما عن القضية الفلسطينية، لأن هذا المسار يحمل إغراءات مادية ومعنوية لبعض الدول العربية، وتم ربطه هو الذي أصبح محاصرا.



مأزق عباس بعد إعلانه مرسوم الانتخابات الفلسطينية

بعد أيام قليلة، من الإعلان عن إجراء انتخابات فلسطينية عامة، كان واضحا أن عباس لم يجد مفرًا سوى تحديد المواعيد. فهذه هي المرة الرابعة التي يُعلن فيها عن انتخابات وشبكة، ومرت سنوات على هذه الحال، ولم يتم التقدم خطوة واحدة في هذا الاتجاه، ما جعل المانحين، وبخاصة الاتحاد الأوروبي يلوحون بقطع المساعدات، لأن أوروبا غير مستعدة للاستمرار في دعم حاكم فرد، ليست لديه مؤسسات، ويجمع كل الصلاحيات في يده.

وأغلب الظن أن الأوروبيين تواصلوا بهذا الشأن مع عواصم في الجوار العربي، لكي يساعدوا في دفع عباس إلى انتخابات حرة وشفافة. ولأن كل مشكلة تلد أخرى، فقد تحسس الجوار العربي، خطر التجديد للأنموذج الحامسوي، فعدت العواصم إلى محاولة إقناع عباس بضرورة توحيد فتح لكي تعزز فرصتها في الفوز.

وبدلا من أن يقتنع عباس بنصائح الأئمة، اختار العكس، وأصبح يتوسل قائمة مشتركة مع حماس، تؤدي إلى محاصصة واستنساخ، ولكي تسهل عليه المهمة، التفت إلى الجهاز القضائي ضمانا للرشاد في أية عملية ديمقراطية، وتحول إلى ضمان طواعيته. لذا كان الفصل الأول، من التهيؤ للانتخابات، يزدحم بالشواهد على أن الأمور، ذاهبة إلى تدابير فاشلة، ستكون لها تداعيات سلبية.

فلا حماس تستخدم مع فتح في قائمة واحدة، لكي تحمل على كاهلها إرث عباس وتتبنى خطابها، ولا هو في مقدوره أن يتحمل كلاما ناصحا أو معترضا بين ظهرانيه، وبالتالي لن يحتمل آراء الناصحين لا من حماس ولا من فتح، لأسباب شخصية وسلطوية محضة. لكن الواقع، أنه الآن في مأزق، والخيارات أمامه محدودة، بل إن الجميع طليق، بينما هو الذي أصبح محاصرا.

الإجهاد تماما على ما تبقى لها من مصداقية، فإن محاولة تشكيل القائمة الواحدة، لضمان استنساخ سلطة عباس، محكوم عليها بالفشل. ذلك فضلا عن ردة فعل المجتمع الفلسطيني على أطروحة القائمة الواحدة. فالقوى الفلسطينية السياسية ترى في هكذا مقترح، معادلا موضوعيا للتعايش والمحاصصة بين سلطتين في الضفة وغزة.

فضلا عن ذلك، إن الكادر في حركة فتح، يرفض هذا التدبير، وقطاع عريض منه، يفضل المصالحة الفتاوية الداخلية، وينتظر أية إشارة لاستدكار وجوب مثل هذه المصالحة، فعندما توفيت والدة المناضل سمير المشهراوي، الرجل الثاني في تيار الإصلاح الديمقراطي، تلقى الرجل التعازي من عدد كبير من الكادر الفتاوي المتقدم، وعُدّت تلك إشارة تصالح، أجاب عليها المشهراوي بتكرار استعداد التيار إلى مثل هذه المصالحة، ولو على حسابه وبجهوده.

لكن الرئيس عباس، لم ولا يفكر في اجتراح ما يعتبره سُمًا. فالصدع الفتاوي نشأ أصلا عن موقف اعتيادي، علما بأنه يخطئ في تحديد اعتباراته، إذ يعتبر النقد تعديا على مقامه. فلم تكن هناك مشكلة لديه مع النائب محمد دحلان، وقت حدوثها، إلا على هذا المستوى، وجوه المشكلة، عدم تحمله النقد عندما تغلبت حماس على فتح صاحبة الإرث الكفاحي الكبير، وبلا برنامج للحكم، وكان ذلك نكايه في السلطة بالدرجة الأولى.

ربما يكون عباس، قد استشعر هزيمة فتح قبل أن تقع، وأحس بأنه أمام خيارين، إما أن يحاول اجتذاب حماس لخوض الانتخابات مع فتح في قائمة واحدة، وإما أن يذهب إلى الخيار الأصعب، وهو بدء عملية إصلاحية واستعادة المؤسسات الدستورية وإجراء مصالحة فتاوية داخلية. لذا وجد من السهل عليه، أن يمد حبل الوداد لحماس، لكي تتشارك معه في قائمة واحدة. وحماس ليست في المحصلة غافلة عن مقاصد مثل هذا التدبير. فلا هي تفتق فيه وتأمين جانبه، ولا لغته تناسبها، ولا هي ساذجة لكي تحمل على عاتقها عبء ملفات الانحرف. فلديها ما يكفيها، من خلال تجربتها في حكم غزة. وطالما أن مشاركة فتح بقيادة عباس، في قائمة واحدة، من شأنه

في الأسابيع الماضية، سحب سفيره منقر السلوك، قبل أن تطرده. كان ذلك نتيجة التعيين الخاطئ لعنصر سبق أن طرد من أربع سفارات، بتوصيات لجان تحقيق، وهو ليس من كادر وزارة الخارجية أصلا، لكن عباس، في كل مرة، يمثل لعنصر من حاشيته عندما يطلبون إعادة ابتعاث العنصر مع ترقية. وجرت التطورات لكي تجعل السفير غير المرغوب فيه، يتمرد على من قرر تعيينه، فبتأكد عباس ووزير خارجيته للمرة الخامسة، أن العنصر لا يصلح، وما هو يرفض قرار الإقالة الذي ستفذه موريتانيا.

مع مرور الوقت، تزداد التساؤلات حول كيفية إجراء الانتخابات الفلسطينية التي أعلن الرئيس الفلسطيني عن إجرائها، وحدد مواعيدها. فقد كان طبيعيا، أن يتوقف الفلسطينيون أمام بعض ما استجد من قرارات، تقلل في جوهرها من مصداقية هذا التوجه، وأول هذه القرارات تعيين قاض متقاعد في منتصف الثمانينات من العمر، ليكون رئيسا لمجلس القضاء الفلسطيني الأعلى، سبق له أن عمل قاضيا لمحكمة عسكرية أردنية، حاكمت الفدائيين الفلسطينيين بعد أحداث سبتمبر 1970، وأصدر عدة أحكام بالإعدام.

بعد التعيين هبت زوبعة من داخل فتح نفسها ضد قرار محمود عباس، لأن الفلسطينيين يعلمون تاريخ الرجل المكلف، ولا يزال بعض من حُكم عليهم على قيد الحياة، وجاء تعيينه في سياق تركيز عباس على الجهاز القضائي، وهذا يحد ذاته تدبير، لتهيئة الجهاز القضائي، لكي يؤدي الدور الذي يريد عباس أن يلعبه أعلى مسؤول قضائي في السلطة، لإحتواء العملية الانتخابية في حال حدوثها، وما زاد الطين بلة، أن نقابة المحامين الفلسطينيين، هي التي بادرت بإعلان الصوت رفضا لقرارات عباس بخصوص القضاء.

وفي أجواء التذمر المتفشى داخل حركة فتح، تجرأ بعض أعضاء اللجنة المركزية، للمرة الأولى، على إعلان موقف معارض تماما لعباس، ومساند لنقابة المحامين. ويات الشارح الفلسطيني يتساءل "كيف يمكن لحركة فتح، أن تخوض انتخابات عامة، بينما التعارضات تزداد في داخلها، فضلا عن وجود تيار إصلاحي معارض، يزداد قوة يوما بعد يوم، وينتسب إليه شبان من الجيل الجديد؟"

كل ذلك، أصبح معطوفا على العشرات من الملفات التي تتعلق بتجاوزات من الرئاسة الفلسطينية وقوضي القرارات الإقصائية وغير الدستورية، التي لا تزال تتوالى. فالرجل يسلك بكل مسؤوليات السلطة والمنظمة في يده، وهو يتجاوز الوثيقة الدستورية في كل شأن، ولا يقيم وزنا للنظام الإداري والقانون، وقد شطب المؤسسات والقانون الدبلوماسي، ووصل الأمر في مستوى البعثات الفلسطينية الدبلوماسية إلى أقصى درجات الرداة، وإلى درجة أن طلبت جمهورية موريتانيا

عدي صادق
كاتب وسياسي فلسطيني



مع مرور الوقت، تزداد التساؤلات حول كيفية إجراء الانتخابات الفلسطينية التي أعلن الرئيس الفلسطيني عن إجرائها، وحدد مواعيدها. فقد كان طبيعيا، أن يتوقف الفلسطينيون أمام بعض ما استجد من قرارات، تقلل في جوهرها من مصداقية هذا التوجه، وأول هذه القرارات تعيين قاض متقاعد في منتصف الثمانينات من العمر، ليكون رئيسا لمجلس القضاء الفلسطيني الأعلى، سبق له أن عمل قاضيا لمحكمة عسكرية أردنية، حاكمت الفدائيين الفلسطينيين بعد أحداث سبتمبر 1970، وأصدر عدة أحكام بالإعدام.

بعد التعيين هبت زوبعة من داخل فتح نفسها ضد قرار محمود عباس، لأن الفلسطينيين يعلمون تاريخ الرجل المكلف، ولا يزال بعض من حُكم عليهم على قيد الحياة، وجاء تعيينه في سياق تركيز عباس على الجهاز القضائي، وهذا يحد ذاته تدبير، لتهيئة الجهاز القضائي، لكي يؤدي الدور الذي يريد عباس أن يلعبه أعلى مسؤول قضائي في السلطة، لإحتواء العملية الانتخابية في حال حدوثها، وما زاد الطين بلة، أن نقابة المحامين الفلسطينيين، هي التي بادرت بإعلان الصوت رفضا لقرارات عباس بخصوص القضاء.

وفي أجواء التذمر المتفشى داخل حركة فتح، تجرأ بعض أعضاء اللجنة المركزية، للمرة الأولى، على إعلان موقف معارض تماما لعباس، ومساند لنقابة المحامين. ويات الشارح الفلسطيني يتساءل "كيف يمكن لحركة فتح، أن تخوض انتخابات عامة، بينما التعارضات تزداد في داخلها، فضلا عن وجود تيار إصلاحي معارض، يزداد قوة يوما بعد يوم، وينتسب إليه شبان من الجيل الجديد؟"

كل ذلك، أصبح معطوفا على العشرات من الملفات التي تتعلق بتجاوزات من الرئاسة الفلسطينية وقوضي القرارات الإقصائية وغير الدستورية، التي لا تزال تتوالى. فالرجل يسلك بكل مسؤوليات السلطة والمنظمة في يده، وهو يتجاوز الوثيقة الدستورية في كل شأن، ولا يقيم وزنا للنظام الإداري والقانون، وقد شطب المؤسسات والقانون الدبلوماسي، ووصل الأمر في مستوى البعثات الفلسطينية الدبلوماسية إلى أقصى درجات الرداة، وإلى درجة أن طلبت جمهورية موريتانيا

